ورقة الحبيب باشمهندس عبدالرحمن الصديق التي قدمت في ندوة " الابعاد السياسية والإقتصادية للعقوبات الأمريكية على الحكومة السودانية والسيناريوهات المحتملة" من تنظيم أمانة الاعلام لفرعية حزب الأمة القومي بأمريكا . ١١/٦/٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

أمريكا دولة عظمى و تتمتع بنفوذ دولي قوي جعلها قادرة على إستخدام العقوبات الإقتصادية كوسيلة ضغط على الدول المارقة عن العرف الدولي أو المهددة للأمن الأمريكي حتى تقدم التنازلات السياسية المطلوبة.

تحفظت أمريكا في دعم السودان أثناء الديمقراطية الثالثة و اوقفت الدعم المالي تماماً في 1989 بعد إنقلاب الجبهة اللإسلاموية تنفيذاً لقرار الكونغرس القاضي بعدم تقديم دعم مالي للحكومات العسكرية التي تزيح حكومات منتخبة. بعد ذلك بدأت سلسلة من العقوبات بعد صدور ثلاثة قرارت رئيسية بسبب سوء تصرف الحكومة:

- 1993 إعتبار السودان دولة راعية للإرهاب الدولي حسب تصنيف الخارجية الأمريكية
- 1997 مقاطعة إقتصادية شاملة قرار رئاسي
- 2006 DPAA/قانون دارفور قرار رئاسي رقم 13412

هذه القرارت تبدو بسيطة المظهر لكنها معقدة التنفيذ يصدرها المطبخ الأمريكي بعد المرور بعدة محطات, المباشر منها يتمثل في, التنفيذي/مجلس الأمن الوطني الذي يضم بالإضافة للرئيس و مستشار الأمن الوطني وزيري الخارجية و الدفاع و مفوض الإستخبارات الوطنية ثم التشريعي بشقيه النواب و الشيوخ أما الغير مباشر يتمثل في رجال الأعمال, الإعلام و جماعات الضغط و أخيراً وليس أخراً مراكز البحث و الدراسات الإستراتيجية.

قرار الرئيس أوباما بتاريخ 2016/1/13م المعني بالرفع المجدول للعقوبات الإقتصادية الواردة في القرارين الرئاسيين 13067 بتاريخ 1997/11/3 و 13412 بتاريخ 2006/10/13 كان تقديراً من إدارة أوباما بزوال الأسباب التي أدت لإصدار القرارات خلال الستة أشهر السابقة. فهل هذا ملموس للشعب السوداني صاحب المصلحة الحقيقية؟؟

القراران الصادران في 1993 و 1997 تتعلقان بالإرهاب و المراقب لتسلسل الأحداث يجد أن حكومة المؤتمر الوطني تعاونت في الملف المعلوماتي للإرهاب منذ عام 2000م (و بلهفة تجُب ما قبلها من التغني بأمريكا دنى عذابها) لكن ذات الحكومة أبقت على ممارسة الإرهاب كامل الدسم على المواطن السوداني على طول البلاد و عرضها. فسؤال آخر ما هو تعريف الحكومة الأمريكية للإرهاب الدولي؟ و لأنه تعريف قانوني و ما أنا بقانوني و مع حساسية القانون للمعاني أنقل لكم النص باللغة الإنجليزية كما في المصدر:

Current through Pub. L. 114-38. (See Public Laws for the current Congress.)
US Code •Notes prev | next .2331 §
Definitions
As used in this chapter—
(1)the term “international terrorism” means activities that—
)A(involve violent acts or acts dangerous to human life that are a violation of the criminal laws of the United States or of any State, or that would be a criminal violation if committed within the jurisdiction of the United States or of any State;
(B) appear to be intended—
)i(to intimidate or coerce a civilian population;
)ii(to influence the policy of a government by intimidation or coercion; or
)iii(to affect the conduct of a government by mass destruction, assassination, or kidnapping; and

)C(occur primarily outside the territorial jurisdiction of the United States, or transcend national boundaries in terms of the means by which they are accomplished, the persons they appear intended to intimidate or coerce, or the locale in which their perpetrators operate or seek asylum;

أفتكر إزدواج المعيار واضح هنا.

أما ال DPAA و المعني بجرائم دارفور فالمحاسبة في:DARFUR PEASCE AND ACCOUNTABILITY ACT

إن لم تعني مجرمين حرب دارفور فمن تعن؟ أيضاً نجد مخالفات الأمن لحقوق الإنسان بكل ضروبها, العمل العسكري و خصوصاً من قوات الدعم السريع الموالية للحكومة لم يقف تماماً بعد, عدم وجود الممرات الآمنة بالنسبة لجنوب كردفان و النيل الأزرق لتوصيل الإغاثات لمحتاجيها كلها ملفات ورد في القرار حدوث إختراق إيجابي فيها و الواقع يجزم بغير ذلك و إن كان فبالتأكيد كان عابراً و نريده دائماً.

الشاهد أن سياسات المؤتمر الوطني لتبييض وجهه أمام الحكومة الأمريكية (و لا يخشى يوم لا ينفع مال ولا بنون في عباد الله من السودانين) لم تنجح إلا في تنفيذ الملفات التي لا تعني الشعب السوداني في كثير و هي التعاون مع دول الخليج في الحرب الطائفية الدائر رحاها شرقاً. أيضاً التعاون في إحتواء نزاعات الجنوب. كذلك في الملف الذي يعني الإتحاد الأوروبي و هو التعاون في إحتواء الهجرة من أفريقيا إلى أوروبا.

ففي الساعة الحادية عشر لفترة الرئيس أوباما يبدو أن هناك عدة عوامل أدت للقرار المخالف للواقع منها الصريح و الآخر المسكوت عنه فالصريح إبتداء بالأكثر وزن حسب ما يعني أوباما في تفديري:-

1. مشكلة جنوب السودان و الرأي الغالب وسط ساسة أمريكا بضرورة تعاون حكومة السودان في هذا الملف

2. مجموعات الضغط المجندة من الحكومة و مواليها من رجال ألأعمال السودانين في أمريكا

3. مذكرة المائة و عشرين نائب من الحزبين بقيادة ماكفرن بتاريخ مايو 2016 لأوباما مطالبة له بضرورة إيجاد حل للمشكلة السودانية و إعمال المقاطعة الذكية قبل نهاية فترته الرئاسية

4. وفود رجالات الأعمال و الطرق الصوفية و المجتمع الموالين و مبعوثين من الحكومة بكشف عرض حال يحكي وضع البلاد مع المقاطعة الأمريكية

و أخيراً و لست أخراً و هو الغير مصرح به فهو ما تقتضيه المصلحة الأمريكية و هو الأرجح (مع التحفظ من طرفي لأني لا أرى فيه مصلحة لأوباما الذي يكتب أخر فقرات سيرته الذاتية). ورد في شهادة السفير ليمان للجنة الشئون الخارجية للكونغرس 2017/4/26 بأن لأمريكا مصلحة في السودان جمدت لأكثر من عشرين عام لن تنقضي إلا برفع العقوبات و لو جزئياً ذاكراً أن المؤتمر الوطني هو المسيطر على البلاد و في أيديه مفاتيح البلاد. أيضاً صرح أحمد سليمان الباحث في Chatham House لندن لصحيفة القارديان البريطانية:

A general shift of alliances and diplomatic priorities in East Africa. No values such as democracy“ ”and human rights it is definitely geopolitical decision

أمام كل هذا ماذا يريد أهل السودان و ماهي الطموحات السياسية لأصحاب المصلحة في البلاد الشعب السوداني بشقيه الحاكم ممثلاً في المؤتمر الوطني و من لف لفه والمعارضة بشقيها المدني و المسلح. على مدى الثمانية وعشرين عام الماضية أثبت الحكم القائم في البلاد أن إستراتيجيته في الحكم لها ثلاثة أهداف:

1. الإستمرار في حكم البلاد بأي ثمن

2. إستغلال كل ثروات البلاد و توزيعها على من حوله و هم قد لا يمثلون أكثر من 10% من الشعب السوداني

3. إختزال هوية البلاد في الإسلامو عربية

و في سبيل ذلك نجح على مدى الفترة الزمنية سالفة الذكر مستخدماً ضمن وسائل مختلفة وسيلة فرق تسد/أشغل أعداءك بأنفسهم...إلخ و لذلك رفع العقوبات بدون دفع الإستحقاقات المتفق عليها في خارطة الطريق سيكون سُلم لحكومة المؤتمر يمدهم في طغيانهم يعمهون.

المعارضة و هي تمثل الكم الغالب للشعب السوداني تريد سودان عريض يسع الجميع يعمل فيه الكل من أجل السلام العادل و التنمية المتوازنة فيه الحاكمية للشعب و الحريات متاحة للكل. لذلك يجب أن يرتبط رفع العقوبات بحزمة من الإجراءات :

1. وقف الحروب الدائرة
2. فتح ممرات لإغاثة التضررين
3. إطلاق صراح معتقلي الرأي
4. عدم التعرض للإحتجاج السلمي و كفالة الحريات
5. آلية لمراقبة حقوق الإنسان
6. التعديلات القانونية

السيناريوهات المحتملة

يتضح من أعلاه أن سياسات النظام ما زالت مجافية للواقع الذي إفترضه القرار و بالرغم من ذلك صدر القرار بتنفيذ رفع العقوبات الواردة في القرارين أعلاه مع مراجعة الوضع بعد ستة أشهر و إتخاذ القرار النهائي بموجب تقارير ترفعها أربعة جهات حكومية ترأسها وزارة الخارجية الأمريكية و جهة اخرى تضم الناشطين و منظمات المجتمع المدني الموثوق بها. كأن إدارة أوباما أرادت أن تحفز النظام بعربون يكمل أو يسحب حسب أداء النظام خلال الستة أشهر المنتهية في 12 يوليو. مع وجود إدارة جديدة في البيت الأبيض و إدارة ترمب لا تخلو من التخبط إلى يومنا هذا, يصعب التكهن بمستقبل القرار وكل الإحتمالات واردة:

(1) هذا السيناريو يضع في الإعتبار أنه و بنهاية فترة الستة أشهر سيرفع تقرير عن سير و سلوك حكومة المؤتمر الوطني. يشترك فيه مع أربعة أطراف حكومية مصادر من الناشطين و منظمات المجتمع المدني. و هناك هجوم مكثف على قرار أوباما من المهتمين بشئون حقوق الإنسان و المسألة السودانية في المجتمع الأمريكي مع عدم وجود نشاط مماثل لمنظمات المجتمع المدني السودانية. إستمرار هذا التكثيف و إنضمام العنصر السوداني للمجهود في بيئة تعتبر الرأي و الرأي الآخر و في وجود عدة أطراف معنية بإتخاذ القرار. تلك المعطيات تعطي فرصة أكبر للإبقاء على العقوبات حتى تقدم حكومة المؤتمر الوطني التنازلات السياسية المطلوبة و مقبولة على الأقل لقياس الرأي العام الأمريكي فيما يختص بالسلام و حقوق الإنسان.

(2) السيناريو الثاني يضع في الإعتبار مستجدات الخلافات في ساحة المعارضة, المستجدات الإقليمية و التقارب العربي الأمريكي. و وجود إدارة جديدة في البيت الأبيض لها رؤية مختلفة خصوصاً في تصعيد حرب الخليج. و هو ما ذهب إليه ليمان في تقريره للكونغرس و هو أن ترفع العقوبات الواردة في القرارين الرئاسيين حسب قرار أوباما و يُبقى على قرار رعاية الإرهاب الدولي الصادر 1993. أصلاً هذا القرار لم يرد في قرار أوباما و يحتاج لآلية مختلفة و معطيات للإلغاء تبدأ بتوصية من الرئيس و تنتهي بقرار من الكونغرس. في هذا السيناريو يحفز النظام أولاً ثم تستخدم الحزمة الثانية من العقوبات كوسيلة ضغط.

الخلاصة والمقترحات:

1. الدور الأمريكي مهما تعاظم يظل دور خارجي محدود التأثير لن يغير الواقع السوداني؛

2. طموح المؤتمر الوطني السياسية عالية التكلفة يجب إجباره تقديم تنازلات و وصولاً لذلك أقترح على المهجر التنسيق مع الداخل لتنشيط و تفعيل العمل المعارض الداخلي؛

3. تشكيل حضور منظم في الوسط الأمريكي الحكومي و الغير حكومي المعني خصوصاً بحماية حقوق الإنسان بجبهة معارضة موحدة الأهداف و الرؤى؛

4. يظل حزب الأمة من خلال جماهيره الأكثر تأثيرا على الساحة السياسية و الأكثر تأثراً بسؤ إدارة دفة حكم البلاد فليكرب الأحزمة و يستمر في الدور المناط به؛

5. نرحب برفع العقوبات عن البلاد لكن بعد دفع إستحقاقاتها حتى تؤتى أُكلها.

١١/٦/٢٠١٧